بحث محكم | قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة | 07 يونيو 2018

استعادة النظام بدول الربيع العربي بين الديمقراطية والسلطوية

(مراجعة نقدية لواقعة الربيع العربي)

امحمد جبرون
باحث مغربي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2018
All rights reserved © 2018

استعادة النظام بدول الربيع العربي بين الديمقراطية والسلطوية[1]:

(مراجعة نقدية لواقعة الربيع العربي)

1 ألقيت هذه المحاضرة في مؤسسة مؤمنون بلا حدود، بتاريخ 23 شتنبر 2017

مقدمة:

دخل العالم العربي منذ نهاية سنة 2010م مرحلة جديدة من تاريخه، عرفت تحولات سياسية راديكالية لم يتوقعها أحد قبل انطلاقها، وإذا كانت هذه المرحلة ومن خلال الشعارات التي أطرتها، والعناوين الكبرى التي رفعها الكثير من رموزها حالمة متفائلة، وتعد بالكثير من «الأنوار»، فإن الواقع الذي تعيشه اليوم الكثير من البلدان العربية التي دخلت هذه المرحلة بنوع من الحماس، والانعطافات والصراعات التي عاشتها على مدى ست سنوات تقريبا، يثير الكثير من الشكوك حول صدقية وواقعية هذه الشعارات، وكونها فعلا خطوة نوعية وتقدمية بخصوص الطموح النهضوي العربي حاضرا ومستقبلا.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، أن هذه التحولات التي مست دولا كبرى بالعالم العربي، وباعتبارها تحولات تاريخية حتمية لها عللها الموضوعية، لم تكن تعني فقط هاته المجموعة من الدول، ولم تقف عندها، بل همت سائر العالم العربي، سواء من حيث انعكاساتها أو إمكانية امتدادها مستقبلا، أو بمعنى آخر هي دينامية تاريخية «طبيعية»، ممتدة، لا مفر منها. وقد أدت هذه التحولات في دورة 2011م إلى إسقاط مجموعة من الأنظمة السياسية في عدد من الدول (تونس وليبيا واليمن ومصر)، وإجبار أخرى على النزول على مطالب الشارع.

إن الفكر العربي وإزاء هذه الواقعة انقسم إلى تيارين كبيرين: تيار احتفى بـ«الربيع العربي» وعلق عليه آمالا عريضة في تجاوز أعطاب التقدم والنهوض العربي، وأغمض العين في هذا السياق عن كل السوءات والتهديدات التي أبان عنها، وكان من نتائج هذا الاحتفاء رسوخ وصف «الربيع» في الدلالة على هذا التحول؛ وتيار أنكره منذ البداية، واعتبره انحدارا نحو الفوضى والظلامية،[1] أو شكلا من أشكال المؤامرة على العرب.[2] ولا نحتاج للقول بعد مرور ست سنوات تقريبا عن هذا الحدث أن هذه الحدية في الموقف من الربيع العربي كانت غير موضوعية، فهو وكما يبدو اليوم كان مختلط المعاني والدلالات، فقد جمع بين معاني تقدمية وأخرى رجعية في الآن نفسه.

إن حقيقة الربيع العربي كما أسفرت عنها السنوات الست الماضية تتيح للمفكر العربي فرصة تصحيح منظوره، واستعادة هذا الحدث الجسيم استعادة نقدية، استشرافية، تتيح للعرب التحكم ما أمكن في

1 سعيد بن سعيد العلوي، العدالة أولا: من وعي التغيير إلى تغيير الوعي، منشورات جامعة محمد الخامس، الرباط، ط. 1/ 2014، ص. 27. نورد الدين أفاية، المثقفون العرب والربيع العربي: تحليل أداء، مجلة المستقبل العربي، بيروت، ع. 415، شتنبر 2013، ص. 113. عبد الإله بلقزيز، مداخلة ضمن حلقة نقاش "المثقفون العرب والربيع العربي"، م. س. ص. 122

2 من أهم الأسماء التي ظهر عليها هذا التقلب بوضوح عبد الإله بلقزيز، ويوسف زيدان، وعلاء الأسواني، وسعيد بن سعيد العلوي، وجورج طرابيشي..، ولعل أبرز شهادة على هذا التقلب تصريح رضوان السيد في ندوة "الربيع العربي: تغيير اجتماعي انتفاضة على السلطة"، والتي نظمها مركز فارس بلبنان قائلا: "إنَّ معظم المثقفين القوميين واليساريين كانوا يركزون على الإصلاح الديمقراطي والصراع مع الأصوليين، ولذلك ترددوا عندما حصل التغيير، ثم أصبحوا عملياً ضده.» (http://mtv.com.lb/News/70189)

مصيرهم، ومن ثم التخلص من آثار وآثام المقاربة الدعائية والأيديولوجية المضللة. ولعل من فضائل هذا الوعي التاريخي والنقدي في مقاربة واقعة الربيع العربي، إتاحة الفرصة أمام العقل العربي لتملك الحراك الجماهيري، وترويضه بصورة تجعله حراكا أليفا، وتقدميا، بدل السعي لإعاقته والحيلولة دون بلوغ مداه.

إن هذه **الاستعادة النقدية لواقعة** الربيع العربي تطرح على الباحث جملة من المشاكل، وفي مقدمتها مشكلة التعميم؛ فأحداث سنة 2011م - كما يعلم الجميع - لم تهم كل البلاد العربية، بل مست بعضها وسلمت منها أخرى، فهل حديثنا عن الربيع العربي هو حديث مخصوص يهم بعض الدول دون بعض أم أن الأمر يهم سائر الدول بما فيها تلك التي لم يمتد إليها الحراك الجماهيري؟

إن هذا السؤال يشكل أساسا لرؤيتنا المنهجية في هذه المحاضرة، والتي يمكن إجمالها في الآتي: إن الحراك الجماهيري الذي عرفته بعض الدول العربية ابتداء من أواخر سنة 2010م، والأسئلة التي طرحها، والآفاق التي بشر بها، لم تقف عند حدود دول الحراك، ولم تكن شأنا خاصا بها، بل امتدت إلى سائر الدول العربية، حيث أمسى بعد فترة وجيزة من انطلاقه حراكا عربيا قوميا، يمتد من الماء إلى الماء، وهَمَّ كل النخب والدوائر، وانقسم الناس حوله بين مؤيد ومعارض، فالحدث المصري - على سبيل المثال - أمسى واقعيا حدثا خليجيا حيويا، حاضرا في كل الدوائر، وهكذا بالنسبة إلى باقي الأحداث في تونس والمغرب وسوريا وليبيا واليمن.

انطلاقا من هذه الرؤية المنهجية، فإن تطورات الأحداث الميدانية والسياسية للربيع العربي لم تكن تطورات قطرية يستقل بتدبيرها، ويتحكم في مجرياتها الفاعل القطري باستقلال عن الفاعلين الإقليميين وخاصة من العرب، بل على العكس من ذلك كانت تطورات يَنسُج خيوطها، ويتحكم في شكلها فاعل فوق قطري.

ومن ناحية أخرى، تطرح هذه الاستعادة النقدية إشكالية أخرى تتعلق **بموضوعها**، إذ يستحيل - في مثل هذه المناسبة - مقاربة الموضوع في شموليته، وفي كل امتداداته الإشكالية؛ فالربيع العربي كواقعة إقليمية أو قومية طرح عدة إشكالات وقضايا، بعضها مرتبط بثنائية الديمقراطية والاستبداد، والبعض الآخر مرتبط بسبل استعادة النظام، وشرعية الدولة، والدستور، ودور الجيش في الحياة العامة.. إلخ، وهي قضايا وإشكالات صعبة ومعقدة تصعب الإحاطة بها في حيز كهذا، وهو ما اضطرنا لممارسة قدر من الاختيار بينها، واخترنا إشكالية استعادة النظام، باعتبار مكانتها الاستراتيجية بين خريطة الإشكاليات التي طرحها حدث سقوط عدد من الأنظمة السياسية، وخروج المواطن من رِبقة النظام، واختلال بنية الدولة.

وفي سياق هذه الإشكالية اشتغلنا على **فرضية أساس**، وهي أن فشل أو تعثر جهود استعادة النظام التي قام بها كل الفاعلين السياسيين في السنوات الماضية، وفرت كل المسوغات الموضوعية والأخلاقية لعودة

السلطوية، وتأجيل الخيار الديمقراطي؛ فالجهود التي بذلتها كل الأطراف لأجل هذه الغاية، والنتائج التي حققتها لم تكن في المستوى المطلوب، حيث أمسى اللااستقرار السمة العامة للعالم العربي على مدى ست سنوات وإلى اليوم، جعلت من السلطوية خيارا عقلانيا لاستعادة النظام.

ومن ثم، فظاهرة السلطوية التي تزحف شيئا فشيئا على العالم العربي إلى درجة الحرب أحيانا هي في العمق تعبير عن فشل الأطراف والقوى المعنية باستعادة النظام والاستقرار في بناء توافقات موضوعية وصلبة، تحفظ مصالح كل الفاعلين في النظام، وتصلح أساسا لنوع من الديمقراطية، وهكذا فالسلطوية في هذا السياق، ليست مشكلة كما يتصور البعض، بل تقدم نفسها حلا لمعضلة النظام المزمنة.

إن هذه المحاضرة في عمقها هي محاولة لبسط هذه الفرضية، وتفسير كيف أمست السلطوية أفقا سياسيا لتجاوز الانعكاسات الخطيرة والاستراتيجية للربيع العربي الذي كان يَعِد في بداياته بسيادة الشعب وتحقيق الانتقال الديمقراطي، ويهدد اليوم بإعادة البلدان العربية إلى مادتها الأولية (عصر القبائل).

1- في النظام والاستقرار بالعالم العربي

إن الأنظمة السياسية العربية في غالبيتها، سواء من حيث جغرافيتها أو سياساتها أو مؤسساتها أو المصالح التي ترعاها ليست تولدا ذاتيا، وتاريخيا، عربيا خالصا، بل كان للأجنبي دور حاسم في ظهورها، وحمايتها، وضمان استمرارها؛ فالمنوال الذي ننسج عليه في السياسة والاقتصاد إبداعه، وخريطة أوطاننا من رسمه، واستقرارنا من عطائه.. ومن ثم يكون وضع النظام في بلادنا كبنية سياسية عموما متأثرا من جهة بقوة بالعوامل الداخلية البنيوية للنظام كالمواطن، والهيئات السياسية، والكيانات المصلحية... ومن جهة ثانية متأثرا بالعامل الخارجي (صانع النظام) الذي هو الأجنبي، ومن ثم فاستقرار النظام السياسي ورسوخه من الناحية النظرية بالعالم العربي متعلق تعلق ضرورة بالانضباط الوظيفي لعوامله البنيوية، ومراعاة العامل الخارجي، فهو لا يستقل بذاته في الاستقرار والاستمرار مهما كانت شرعيته دون هذه الشروط، فإذا حصل - على سبيل المثال - وخرج من سلطانه المواطن أو جماعات الضغط وهيئات التمثيل، وافتقد المظلة الأجنبية، فَقَد انتظامه واستقراره.

لقد أظهرت الأحداث التي مر بها العالم العربي على مدى السنوات الستَّ الماضية، وخاصة في البلدان التي عرفت حراكا جماهيرا كبيرا كتونس ومصر واليمن والمغرب.. مدى حساسية الأنظمة السياسية العربية وضعفها تجاه العناصر السالفة الذكر، فعلى سبيل المثال كان للمواطن العربي الذي خرج بكثافة في عدد من العواصم، وبصورة غير مسبوقة، محتجا ومتظاهرا، دور حاسم في اختلال هذه الأنظمة أو سقوطها، كما

ساهم - أيضا - تخلي الأجنبي عنها في انهيارها، فلم يكن أحد يتصور قبل حدوث الواقعة أن تختل أنظمة عريقة أمنية بهبة شارع أو اعتصام ميدان.

وإذا كانت الأنظمة السياسية على صعيد العالم تتساوى بينها في التأثر بالعناصر السالفة الذكر، فإن أنظمتنا العربية أشد تأثرا وخضوعا لهذه العوامل البنيوية وبصفة خاصة العامل الخارجي، بحكم جملة من العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية، حيث لا زال الآخر الأجنبي حاضرا بقوة في النظام السياسي العربي، وقادرا على زعزعة استقراره بحكم أوراق النفوذ والتأثير الذي يتمتع به.

ومن ثم فصناعة القرار السياسي في البلدان العربية عملية معقدة، تسعى في أحسن الأحوال وأرقاها إلى إحداث نوع من التوازن بين تطلعات المواطن من جهة، ومصالح القوى الداخلية والخارجية المؤثرة في مصيره من جهة ثانية، وأي اختلال في هذا التوازن ينعكس سلبا على استقرار النظام وأدائه. ولا نحتاج للقول إن هذا النوع من الصناعة لا يتحمل منسوبا عاليا من الشفافية والديمقراطية.

إن الأنظمة السياسية العربية، سواء قبل 2011م أو بعدها لم يختلف وضعها كثيرا مع العوامل المؤثرة في الاستقرار، بل على العكس من ذلك، أظهرت الوقائع والأحداث بعد الحراك الجماهيري وبشكل واضح وملموس، أثر الخارج القوي في عدد من القرارات السيادية للدول العربية.

وصفوة القول؛ إن النظام السياسي العربي يمسي في حكم السقوط في ثلاثة أحوال: بخروج المواطن عنه، ورفضه الانتظام السياسي داخله، ويتجسد هذا الأمر بشكل راديكالي في العصيان الجماعي، ورفض الانضباط للنظام مما يؤدي إلى تعطل مؤسسات النظام وعجزه الوظيفي؛ بِعُطل داخلي في النظام؛ وذلك بتصارع عناصره البنيوية حول المكانة والدور واختلال قواعد اللعب (جيش، الإدارة، مؤسسات سياسية..)؛ بتخلي الأجنبي (الراعي) عنه وسقوط شرعيته عنده.

2- سقوط النظام: الحكاية.

لقد تأثرت البلدان العربية بنسب متفاوتة بجملة من الديناميات الصغيرة والجزئية التي فعلت فعلها بهدوء ودون انقطاع على مدى أزيد من نصف قرن، وتمثل بعضها في التحولات السوسيولوجية العميقة (المدن مقابل الأرياف) واتساع فئة الشباب في الهرم السكاني العربي؛ وانتشار التعليم؛ وثورة الاتصالات (الأنترنيت، والبث الرقمي، وشبكات التواصل الاجتماعي)؛ وتفشي مظاهر الهشاشة والإقصاء الاجتماعي (البطالة)؛ وتعثر مشاريع الإصلاح والتحديث السياسي في عدد من البلدان (الديموقراطية)؛ تدهور شامل في معظم مؤسسات الوساطة والتمثيل السياسي؛ وانحصار دور الأحزاب وتمثيليتها؛ ترهل شرعية الدولة

العربية بسبب ضعف إنجازاتها التنموية وضعف مقوماتها التقليدية؛ سوء تدبير الندرة في عدد من البلدان العربية (الفساد)؛ ضعف منسوب الثقة في المؤسسات السياسية؛ امتداد تيارات «الإسلام السياسي» وفشل محاولات إدماجها في النسق السياسي الرسمي؛ عزلة النخب، وعجزها عن التأثير في الجمهور؛ موقف دولي منحاز للتغيير...[3]

إن هذه الديناميات الحاسمة والمؤثرة التي كانت تفعل فعلها في الخفاء تجاهلتها الأنظمة السياسية العربية، واستخفت بها، وأهملت التفاوض معها، وهو ما أدى في النهاية إلى بلوغ حالة التوتر درجة غير مُتحملة، سرعان ما تطور إلى انفجار سياسي عظيم، ذلك أن الديناميات السالفة الذكر هيأت كل الأسباب والشروط الموضوعية للانفجار، ولم يكن ينقص الكثير من البلدان العربية مع حلول الألفية الثالثة سوى الفتيل أو الشرارة الأولى، والتي تمثلت في حادثة البوعزيزي بتونس.

لقد أدى هذا الانفجار السياسي الكبير إلى «إسقاط النظام» كلّيا أو جزئيا في أكثر من بلد عربي، وتحرير عدد من الشعوب العربية من سلطان الأنظمة، حيث تحولت إلى عناصر حرّة تتحرك خارج النظام. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى إغراء ما تبقى من شعوب العرب تحت النظام بالاقتداء بها وحَذْو حدوها.

إن سقوط النظام لا يعني فقط ما يتبادر إلى الأذهان في الوهلة الأولى من عزل هذا الرئيس أو تصفية آخر، أو عزل بعض القيادات السياسية أو اعتقال بعضها...، بل الأمر في حقيقته أكبر من ذلك بكثير، ويتعلق بالأساس بتفكك البنية السياسية والعودة إلى الحالة الأولية التي تسبق في العادة بناء الأنظمة، والتي تتميز في العادة بنزوع الجماهير إلى الاستبداد وممارسة سيادتها المطلقة والمباشرة؛ وتدهور شامل للشرعيات القانونية والدستورية والسياسية وضعفها إزاء الشرعية الثورية (الشارع)؛ وانشغال واسع بأصول الاجتماع السياسي (بناء المؤسسات، الدستور، الاختصاصات..). وقد تجسدت هذه الحالة بنسب متفاوتة في دول الربيع العربي.

إن المشكلة في السياق العربي الحديث لا تتمثل في سقوط النظام وما ترتب عنه من أضرار وخسائر سياسية؛ فهذا الأمر محتمل ومفهوم بمنطق التاريخ وما جرى في جغرافيات أخرى، بل المشكلة أن سقوط النظام لم يكن فعلا تاريخيا واعيا، وحلا ثوريا لإشكالية التوتر التاريخي الذي انتهى إليه الاجتماع السياسي العربي مع بداية الألفية الثالثة، وتجاوزا عاقلا للاختناقات والضغوط التي كانت تمنع التحول الطبيعي والسلس، بل كان انفعالا وخروجا عن سيطرة العقل، فالجماهير الغفيرة التي تدفقت إلى شوارع وميادين عدد من العواصم العربية، لم يكن خروجها استجابة لدعاة ثوريين، لم تكن تدرك تمام الإدراك طبيعة العمران

3 ربما لا نحتاج إزاء هذه الأعطاب إلى استدلال أو استحضار لمجموعة من الأمثلة أو الأرقام، وذلك لشدة بيانها..

السياسي الذي تنشده، وإن عناصر العقلنة المتمثلة في رموز النخبة والهيئات السياسية والمدنية.. التي عايشت هذا الحراك لم تكن تمتلك المبادرة في هذا الفعل، والتحقت متأخرة، الشيء الذي حد من آثارها (العقلنة).

إن الطبيعة «اللاعقلانية» للربيع العربي، باعتباره انفعالا أو ليس استجابة لدعوة عقلانية قبلية تدرك مداها وأفقها أسقطه - بالضرورة وواقعيا - في «أطر عقلانية إصلاحية»، وجعله يلتمس بعض الشرعية من هذه الأطر، فبالرغم من ثوريته في الأشكال والأساليب، وفي «اللاءات» التي أعلنها، فإنه من حيث الأطروحة والنظرية كان إصلاحيا في غالبه، فلم يبشر بدولة جديدة، ونظام سياسي مختلف عن الذي كان سائدا، ولم يستقل بطرح سياسي يتجاوز بشكل حاسم ما كان سائدا، وظهرت في هذا السياق بين مكوناته خلافات عميقة حول المأمول، فعلى سبيل المثال القوى الجديدة التي تبنته وشكلت قيادته، والتي كانت في غالبيتها قوى إسلامية لم تكن في أصلها وطرحها قوى ثورية.

إن محاولات تعقيل هذا الفعل الجماهيري الكبير الخارج عن السيطرة كانت في معظمها محاولات بعدية، أعقبت حادثة الانفجار، وذلك بالتحاق عدد من رموز النخبة والتيارات السياسية الإصلاحية في أصلها ومطالبها بالشارع، وسعيها لتأطير الساحات والميادين، ولم تكن هذه المحاولات ولا في واحدة ثورية. وكان طبيعيا بحكم معطيات الواقع، أن القوى والتيارات التي تصدرت المشهد السياسي، وسعت لتعقيل حركة الشارع وتأطيره وسوقه نحو غاياته هي القوى التي كانت مقصية عن المشهد السياسي الرسمي قبل الربيع وفي طليعتها القوى الإسلامية. وبالرغم من التجاوب الواضح بين الحراك الجماهيري بالساحات وبين القوى الإسلامية لأسباب عديدة، فإن هذا التجاوب لم يكن يعني تملك الإسلاميين للساحات وتصرفهم فيها، فكثيرة هي الأحداث الدالة على التشنج الميداني بين الإسلاميين وقيادات الشارع. وقد تأرجحت محاولات تعقيل هذا الانفجار من لدن الإسلاميين وغيرهم بين مواقف ثورية وأخرى إصلاحية، وذلك بحسب خصوصية كل بلد عربي والزخم الجماهيري.

إن مؤشرات نجاح العقلنة على صعيد الوعي الجماهيري، والتي تؤشر على عودة قريبة للنظام في سياق الحديث عن الربيع العربي ومآلاته كثيرةٌ، غير أننا يمكن اختصارها في ثلاثة:

1- تحرر الوعي الجماهيري من أوهام الديمقراطية المثالية وإقناعه بالديمقراطية التاريخية، باعتبارها استحقاقا تاريخيا وفلسفيا يستند إلى تحولات ثقافية وسوسيولوجية واقتصادية... عميقة، وكونها - أيضا - عملية بناء متدرج، الزمانُ شرطٌ في تمامه، ولا تتوافق مع منطق «هنا والآن»، وتتطلب تشبعا بثقافة المواطنة. وما من شك أن مهمة بهذه الحساسية تقتضي شجاعة وممارسة نقدية صارمة للنزعات الاستبدادية للشارع، والتمثلات غير العقلانية وغير النظامية للمبدأ الديمقراطي. وما من شك أن مثل هذا التحرير

سيسهل عملية إدماج الجماهير من جديد في النظام. ولا يخفى أن مهمة من هذا القبيل تؤدي بالضرورة إلى الصدام مع الجمهور، وإجهاض الكثير من أحلامه، وتسائل - أيضا - واقعية شعاراته...

2- تجدد شرعية الدولة والنظام وإعادة الثقة في المؤسسات السياسية: لقد تضررت شرعية الدول العربية التي تعرضت للانفجار الجماهيري كثيرا، وفقدت مؤسساتها الثقة الضرورية لنجاحها في عملها، ولعل الطريق الأقصر لتحقيق هذه الغاية واستعادة الثقة المفقودة يتمثل في تعزيز الاستقرار الدستوري والمؤسساتي للدولة، واستعادة مؤسسات الوساطة والتمثيل السياسي لمكانتها ودورها، والرفع من منسوب الشفافية والمصداقية في الاستحقاقات السياسية، وتعزيز آليات المراقبة والمحاسبة في المسؤوليات العمومية...

3- خروج السياسة من منطق الغنيمة إلى منطق المسؤولية: شكلت السياسة بالعالم العربي وعلى مدى عقود وسيلة للاغتناء والإثراء غير المشروع، وأمست نوعا من الربا يمكن صاحبه من الاغتناء دون استثمار، لقد كانت السياسة وباختصار تمارس بمنطق الغنيمة، ولم تكن أبدا تمارس بمنطق المسؤولية والوطنية ونكران الذات، وهو ما جعل السياسيين دون حاجات الناس ومطالبهم، ولا يتمثلونها حق التمثل في برامجهم، هم في العموم مجرد مرتزقة يلهثون وراء مصالحهم. وفي هذا السياق، كان من غايات الربيع العربي وكل قوى العقلنة التي واكبته، سواء من جهة النخب أو التيارات السياسية إخراج السياسة من هذا المعنى البئيس إلى معنى المسؤولية والخدمة العمومية.

إن هذه المؤشرات كانت ولا زالت معيارا لقياس مدى عقلانية السلوك السياسي للفاعلين بالساحة السياسية العربية، وقياس مدى إسهامهم في استعادة النظام.

إن الواقع العربي الماثل أمامنا اليوم يدل دلالة قاطعة على تعثر جهود العقلنة السياسية، ومن ثم تعثر جهود استعادة النظام، وهو ما يسائل مباشرة القوى السياسية الجديد منها والتقليدي التي كانت ولا زالت تعنى بجهود العقلنة واستعادة النظام، هذه القوى والتيارات التي غلب على سلوكها اتجاه حركة الشارع المستقل عنها قدر كبير من الجبن والتردد، ولم تكن لها الشجاعة الكافية لنقد تطلعات الجماهير ومواقفها غير العقلانية في كثير من المرات مدفوعةً في ذلك برغبتها في الاستقطاب، كما أنها لم تنجح في استعادة الثقة المفقودة في المؤسسات والدولة، مما ساهم في استدامة حالة اللااستقرار وأبطأ عمليات استعادة النظام، فعلى سبيل المثال لم تنجح في تقديم أطروحات للبناء الديمقراطي منسجمة مع الخصوصيات التاريخية والثقافية والسوسيولوجية المحلية، ومستوعبة للموقف الإقليمي والدولي ومصالحه في المنطقة العربية وما يطرحه من تحديات أمام التحول الديمقراطي، واكتفت في هذا الباب باستدعاء المبادئ الكلية التي تعلي من شأن حق السيادة وممارستها من طرف الشعب...

3- جهود العقلنة واستعادة النظام ببلدان الربيع العربي: قراءة في الحصيلة

إن مهمة استعادة النظام والاستقرار إلى بلدان الربيع العربي بعد الأحداث التاريخية التي شهدتها اضطلعت بها جهتين رئيستين: القوى الجديدة التي أفرزها الحراك الجماهيري، وفي طليعتها القوى الإسلامية؛ والقوى التقليدية التي كانت تنشط في إطار النظام القديم من أحزاب ونخب وهيئات...، فإلى أي حد نجحت هذه القوى في تعقيل حركة الشارع والحد من سلطانه، ومن ثم الإسهام في استعادة النظام؟

- الإسلاميون ودورهم في استعادة النظام والعقلنة السياسية: خيانة الثورة

لقد برزت القوى الإسلامية كقوة ممثلة للحراك منذ الوهلة الأولى لأحداث الربيع العربي، وفي كل البلدان التي امتد إليها هذا الحدث، وتفوقت على غيرها من القوى الليبرالية واليسارية من حيث التنظيم والمصداقية والقدرة على المبادرة. ومن ثم، وجدت نفسها (القوة الإسلامية) مطوقة بمسؤوليات جسيمة لم تكن مهيأة لها بما يكفي نظريا وعمليا، ومعنية بأسئلة عويصة لا تملك لها جوابا، ولم يسبق لها التفكير فيها، وفي هذا السياق تحملت وحُمِّلت أكثر من غيرها مسؤولية عقلنة تعبيرات الحراك الجماهيري وصوغه في حزمة مطالب قابلة للتحقق والتفاوض...، والتي كانت تجسد في العمق الرغبة في استعادة النظام والاستقرار.

إن استعادة النظام والاستقرار التي تشكل جوهر مهمة العقلنة التي اضطلعت بها القوى الإسلامية خلال أحداث الربيع العربي لم تكن مهمة سهلة، سواء في جانبها المتعلق بالعلاقة مع الجماهير الخارجة عن النظام أو في جانبها المتعلق بالعلاقة مع ما تبقى من النظام والشركاء السياسيين، بالإضافة إلى مشكلة «الطبيعة» الإسلامية. وكانت تقصد أساسا تدوير أو تعديل المطالب الميدانية الخامة، وتأطير سقفها، والبحث عن تقاطعات وتوافقات سياسية بين كل الفاعلين لبناء النظام السياسي الجديد أو تجديده.

إن التوافق السياسي الذي كانت تبحث عنه القوى الإسلامية الجديدة مع غيرها من القوى كان يقضي بالضرورة القبول مبدئيا بالخروج عن حكم الشارع، والتراجع عن الراديكالية الديمقراطية، ذلك أن القضايا والإشكالات التي تصدرت جدول أعمال بلدان الحراك لم تكن تنفع معها الديمقراطية، كما أن الأطراف الشريكة وخاصة من القوى التقليدية التي مثلت مصالح جماعات وجهات مؤثرة في النظام داخليا وخارجيا لم تكن تتمتع بشرعية كافية في الميدان، ولا يُتوقع أن تنصفها الآلية الديمقراطية.

ومن ثم، فقد واجهت القوى الإسلامية في سياق سعيها نحو العقلنة واستعادة النظام ثلاثة إكراهات رئيسة: **راديكالية الشارع الشاب** والمتطلع لأقصى المطالب؛ **ونفوذ ومطالب القوى التقليدية** الفوق قطرية؛

وإشكالية الكفاءة الثقافية للإسلاميين، الشيء الذي جعل من مهمة العقلنة واستعادة النظام مهمة صعبة، تتمثل أساسا في التغلب على هذه الإكراهات الثلاثة وإيجاد تسوية بينها.

وهكذا، فالسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق: هل نجح الإسلاميون من جانبهم في تحقيق هذه التسوية؟

إن تجربة الإسلاميين في عدد من البلدان العربية التي مر بها الربيع، وبعد مرور أزيد من ست سنوات توفر لنا مادة قيمة للجواب عن هذا السؤال، وانطلاقا من هذه المادة المبسوطة بين يدي الجميع اليوم، يمكن القول وباطمئنان كبير، إن الإسلاميين فشلوا في مهمة استعادة النظام، وترسيخ الاستقرار، ولا أدل على ذلك المكانة المتقدمة التي تحتلها أسئلة طبيعة النظام والسلطة في النقاش العمومي في بلدان الربيع. وينحصر الخلاف في هذه النقطة في درجة الفشل هل هو كلّي أم جزئي؟

إن مفاهيم الثورة المضادة، والدولة العميقة، والتحكم... التي انتشرت بقوة في الأوساط السياسية الإسلامية في السنوات القليلة الماضية في بلدان الربيع لا تتجلى دلالتها الاستراتيجية في حقيقة وجود هذه الكائنات (الثورة المضادة، الدولة العميقة...) من عدمه، بل تتجلى في كونها مؤشرا على الطلاق بين القوى التي كان يفترض فيها أن تبني النظام الجديد سويا، والدخول الصريح في طور الصراع السلبي بينها، ومن ثم، فهي تعكس - من جانب الإسلاميين - فشلا ذريعا في إيجاد تسوية معقولة ومقبولة بين كل المعنيين باستعادة النظام، وإنجاح جهود العقلنة، كما تعكس - أيضا - انشقاقا مزمنا في الرؤية بين الفاعلين حول طبيعة النظام السياسي المستقبلي الصالح لتأطير الاجتماع السياسي العربي.

وإجمالا؛ إن التسوية التي فشل الإسلاميون في تحقيقها ، والتي كانت تمثل روح العقلنة ومهامها كانت تقتضي نوعا من «**خيانة الثورة**»، والابتعاد عن مطالب الميادين في صيغتها الخامة، والتنازل للقوى التقليدية اعتبارا لوزنها النوعي، وكانت تقتضي - أيضا - **ثورة في الفكر والسياسة** تفصح عن القيمة المضافة للإسلامية في السياسة، وهو ما فشل فيه الإسلاميون العرب بدرجات متفاوتة تتأرجح في حدها الأدنى بين المغرب وتونس وفي حدها الأقصى بين سوريا واليمن. ولا يخفى أن هذا الفشل جعل الكثير من الأنظمة العربية تتجه نحو الانغلاق، وتضع شعوبها بين خياري الحرب والسلطوية.

- القوى التقليدية ودورها في استعادة النظام والعقلنة: الشعبوية

تمثلت القوى السياسية التقليدية التي وجدت نفسها منخرطة في معمعان الربيع العربي في عدد من الأحزاب اليسارية والليبرالية والتيارات المدنية والحقوقية.. بالإضافة إلى ما اصطلح عليه بعناصر «الدولة العميقة» التي تمثلت في الإدارة والجيش وقوى الأمن التي لم تكن محايدة تجاه حركة الشارع وصراعه مع النظام.

وكان يفترض في هذه القوى وخاصة السياسية منها التي شكلت جزءا من النظام القديم أن تكون مانعا من حدوث الانفجار، باعتبارها المعني أولا بالتأطير والتمثيل والوساطة بين النظام والمجتمع، غير أن الواقع والحراك الجماهيري الواسع أظهر خلاف ذلك، أظهر خواء هذه القوى السياسية وعجزها عن القيام بالوظائف الموكولة إليها نظريا من تعبير عن الجماهير، ووساطة بينها وبين النظام، وتمثيل، وتعبير عن همومها وقضاياها..، فاحتجاجات 2011م وما ترتب عنها، لم تكن تحديا فقط للأنظمة، بل كانت أيضا تحديا محرجا للأحزاب والتيارات السياسية التقليدية.

إن الواقع الجديد الذي أحدثه الربيع العربي، وحالة اللااستقرار التي سادت عددا من البلدان العربية دفعت هذه القوى التقليدية للتحرك باتجاه الجماهير، سعيا منها لإدماجها في النظام من جديد. ومما يلاحظ في هذا السياق، أن سعي هذه القوى لاستقطاب الجماهير وإيجاد موطئ قدم بينها اختلف في الاتجاه عن سعي القوى الإسلامية، ففي الوقت الذي نهج الإسلاميون نهجا إصلاحيا في علاقتهم بالجماهير، وأخرجوا التعبيرات المطلبية الجماهيرية من حالتها الخامة حتى تعتدل، وهو ما تسبب لهم في كثير من المشاكل مع شباب الثورة (حالة مصر)، فإن منافسيهم من القوى التقليدية، وفي كثير من الحالات استعملوا الخطاب الشعبوي، ودغدغوا مشاعر الجماهير لاستقطابها، والوقيعة بينها وبين الإسلاميين.

إن لجوء القوى التقليدية إلى الخطاب الشعبوي للتجذر واختراق شباب الثورة لم يكن اختيارا استراتيجيا مدركا لنفسه، وتعبيرا عن حقيقة سياسية موضوعية اسمها الشعبوية، بل كان تكتيكا مرحليا الغاية منه إضعاف القوى الإسلامية وإحراجها مع شباب الثورة من جهة، واستدراجا للجمهور حتى يعود لحظيرة النظام من جهة ثانية. وكانت شدة الشعبوية وارتفاعها تزداد بتناسب مضطرد مع تعثر محاولات التوافق بين القوى المعنية ببناء النظام أو تجديده.

ومن ناحية أخرى، كان يفترض في القوى السياسية التقليدية وكل القوى المعنية باستعادة النظام أن تدشن تواصلا مثمرا مع القوى الإسلامية بما يساعد على بناء المشترك الوطني، ويساعد هذه القوى على بناء الكفاية الثقافية المناسبة للظرف؛ فالإسلاميون لم يكونوا مهيئين ثقافيا وسياسيا لمثل هذا الظرف، غير أن الواقع ومجريات الربيع تدل دلالة قاطعة على تقصير القوى التقليدية في استيعاب وإدماج الإسلاميين في منطق المرحلة الجديدة، حيث أمسوا وفي كثير من الحالات ينتمون للنظام صوريا، ومن ثم أمست معركة استعادة النظام وعقلنة السياسة ببلدان الربيع العربي بالنسبة إلى القوى السياسية التقليدية، وبعد مدة وجيزة من اندلاع أحداث 2011م، تمر بالضرورة عبر إضعاف الإسلاميين والمزايدة الشعبوية عليهم.

السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق: هل نجحت القوى التقليدية من خلال المنطق الشعبوي والعلاقة السلبية مع القوى الإسلامية أن تسهم إيجابا في استعادة النظام وتوسيع قاعدة العقلنة السياسية؟.

وإجمالا؛ إن الواقع الذي تعيشه معظم البلدان العربية التي شهدت أحداث الربيع العربي تتأرجح بين حالتي عدم الاستقرار أو الاستقرار الهش، وهو ما يؤشر على فشل مهمة القوى التقليدية في استعادة النظام بنسبة كبيرة؛ فالنهج الشعبوي لكثير من هذه القوى لم ينفع في استدراج الجماهير إلى حظيرة النظام كما كان يتوقع بعض الساسة، ولم يحسن موقعهم التنافسي تجاه الإسلاميين، كما أن تقصير هذه القوى في التواصل مع الإسلاميين، وفشل سياسة إدماجهم واستيعابهم من جهة ثانية، أضعف دورهم في تعزيز الاستقرار السياسي. ومن ثم، لم يكن دور القوى التقليدية في استعادة النظام أفضل من دور الإسلاميين، وساهمت هي الأخرى في التمهيد لعودة السلطوية كحل لأزمة النظام.

4- تعثر جهود استعادة النظام ومستقبل العالم العربي

إن المشهد بالعالم العربي اليوم مخيف وغامض، فطرفٌ منه يعيش ظروف الحرب والاقتتال الطائفي والسياسي وحالة عدم الاستقرار؛ وطرف آخر يعيش حالة خوف وعدم ثقة في استقراره، إذ يتوقع أن تنتقل إليه عدوى اللااستقرار في أية لحظة. وتعتبر هذه الحالة السياسية والوجدانية غير المسبوقة بالعالم العربي أحد انعكاسات حراك 2011م، فقبله - ومهما تكن الظروف - لم تصل الأوضاع هذه الدرجة من الشك في المصير والمستقبل؛ فالجماهير التي خرجت عن النظام في كثير من البلدان العربية سنة 2011م لم تعد إلى حظيرته بعد، وأن القوى السياسية الجديدة (الإسلاميون) والقوى التقليدية التي أوكلت إليها مهمة استعادة النظام، وتعلقت بها الآمال لتحقيق هذه الغاية بعد حادث الانفجار لم تحقق المرجو منها؛ فمن جهة فشل الإسلاميون في ترسيخ العقلانية كنهج سياسي ومرجعية لبناء التسويات والتوافقات الكبرى بين كل المعنيين باستعادة النظام واستقراره، وخانتهم مرجعيتهم في ذلك، ومن جهة ثانية فشل الليبراليون واليساريون في ترويض الإسلاميين، واكتساب ثقة الجماهير من خلال نهج الشعبوية.

السؤال الذي يطرح نفسه في ظل هذا الوضع الصعب: هل يكون العرب دخلوا طور التحلل، الذي سينتهي - لا قدر الله - بانقراض النظام السياسي العربي الحديث، أم لا زال هناك أمل في إنقاذ الوضع واستعادة النظام مرة أخرى؟

إن المأزق التاريخي والسياسي الذي تعيشه الجماعة السياسية العربية يضع الضمير السياسي العربي بين حلين لأجل الإنقاذ لا ثالث لهما، إما أن يتواطأ الإسلاميون، باعتبارهم القوى الممثلة في الغالب للجماهير مع جماعات المصالح والدولة العميقة لأجل إنقاذ النظام، مع ما يتطلبه هذا التواطؤ من تنازل وتفهم لإكراهات النظام؛ وإما السلطوية والديكتاتورية التي ستعمد إلى استعادة النظام رهبا بعد فشل محاولات استعادته رغبا.

وإذا كان الاختيار الأول هو الأفضل والأقل كلفة لاستعادة النظام والسكينة إلى بلاد العرب مقابل الخيار الثاني، فإن إنجازه يحتاج إلى ثورة ثقافية حقيقية على صعيد القوى السياسية الجديدة وقواعدها الشعبية.

وإجمالا؛ إن العرب اليوم إزاء خياري الانقراض والتحلل، واستعادة النظام والاستقرار لا زالت حظوظهم بين أيديهم، وعوامل الإنقاذ والفشل تحت تصرفهم، وإذا كان طريق الفشل واضح، ولا يحتاج إلى إبداع أو ابتكار، بل يحتاج فقط إلى استدامة العوامل الاستراتيجية التي أدت إلى الانفجار، ومدح «جنون» الجماهير، وتغذية النزعات السياسية المثالية، وتوسيع مساحات الشعبوية...، وهو ما يسود العالم العربي منذ مدة، وقد سارت في هذا المسار بعض الدول مسافات، فإن طريق الإنقاذ والأمل في استعادة النظام أمسى صعبا وضيقا، فهل تكون السلطوية الوطنية كنهج سياسي صاعد بالمنطقة تقترح نفسها مشروعا للإنقاذ السياسي؟

خاتمة

إن النهج السلطوي الآخذ في التوسع بالعالم العربي، والذي يقدم نفسه كتجاوز للمآزق التي انتهى إليها الربيع العربي، يستند من الناحية العملية إلى مجموعة من الحقائق الموضوعية؛ فالجماهير التي ملأت الميادين، والتي لا زالت وقود العملية السياسية المختلة بالعالم العربي إلى اليوم لم تكن تشكل على صعيد الوعي السياسي حالة تقدمية تفوق تقدمية النظام السياسي، ولم تكن في ممارستها تعبر عن سلطة ما للنخبة الثقافية والسياسية؛ فالحديث المتزايد عن دور المثقف في أحداث الربيع العربي واتهامه في بعض الأحيان بالخيانة يعكس في الجوهر القطيعة بين الطرفين.

ومن ناحية أخرى؛ إن فشل القوى السياسية الجديدة (الإسلاميون) والتقليدية في عقلنة المجال السياسي واستعادة النظام ساهم في بناء شرعية السلطوية، حيث تبدو في هذا السياق كموقف واختيار أخلاقي يروم الحفاظ على وجود الجماعة السياسية العربية في التاريخ، والحيلولة دون انقراضها، حيث يبدو ضمان الوجود تحت مظلة السلطوية أولى من الفناء في طريق البحث عن الديمقراطية.[4]

4 إن عودة السلطوية تعني من أحد الوجوه ضعف وهشاشة البنية التحتية الضرورية لظهور الديمقراطية التي تحدث عنها علماء السياسة منذ فترة طويلة، انظر على سبيل المثال ما طرحه دانكوارت رستو (Rustow .A Dankwart) في دراسة «التحول الديمقراطي: من أجل نموذج دينامي» منذ سبعينيات القرن الماضي، والتي أوضح في مقدمتها اختلاف علماء السياسة حول شروط الديمقراطية وإطار تولدها. وهذه الشروط لا تخرج في عمومها عن الشروط الاقتصادية المرتبطة بالنمو والدخل الفردي؛ أو انبثاق مفهوم المواطنة؛ أو الموقف الثقافي...

(Dankwart A. Rustow, Transitions to Democracy: Towards a Dynamic Model, P. 14, 15. in Transitions to democracy, Lissa Anderson, Colombia University Press, 1999, P. 1441-)

مصادر ومراجع:

- سعيد بن سعيد العلوي، **العدالة أولا: من وعي التغيير إلى تغيير الوعي**، منشورات جامعة محمد الخامس، الرباط، ط. 1/ 2014

- نورد الدين أفاية، **المثقفون العرب والربيع العربي: تحليل أداء**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، ع. 415، شتنبر 2013

-عبد الإله بلقزيز، **مداخلة ضمن حلقة نقاش «المثقفون العرب والربيع العربي»**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، ع. 415، شتنبر 2013

- رضوان السيد، **ندوة «الربيع العربي: تغيير اجتماعي انتفاضة على السلطة»**، والتي نظمها مركز فارس بلبنان (http://mtv.com.lb/News/70189/).

- Dankwart A. Rustow, **Transitions to Democracy: Towards a Dynamic Model**, P. 14, 15. in Transitions to democracy, Lissa Anderson, Colo

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

All rights reserved © 2018

جميع الحقوق محفوظة © 2018